المدونة الجامعة

للأحاديث المروية عن النبي الكريم ﷺ

مرقمة بالأرقام العالمية

تأليف ثلة من الباحثين بجامعة دار العلوم كراتشي

تحت إشراف

محمد تقي العثماني

خادم الحديث النبوي بجامعة دار العلوم كراتشي ونائب الرئيس بها



كتاب الإيمان





الطَّبعة الأولى

١٤٣٨هـ ـ ٢٠١٧م



الرمز البريدي: ٧٥١٨٠ هاتف: ٠٠٩٢١٣٥٠٤٢٢٨٠



دمشق

هاتف: ٢٢٢٩١٧٧ ١١ ٩٦٣+ ـ فاكس: ٢٢٥٥٧٣٨ ١١ ٩٦٣+

مكتب بيروت: ٨٥٧٢٢٢ ١ ٩٦١+ ـ فاكس: ٨٥٧٤٤٤ ١ ٩٦١+

E-mail: kalam-sy@hotmail.com

ISBN 978-9933-29-138-9



لجان الباحثين

تحت إشراف

محمد تقي العثماني

مدير اللجان ومنسق العمل

نعيم أشرف

لجنة المراجعة والتحقيق

مكرم حسين أختر

بمساعدة

محمد عباس الديروي | **عبد الرحمن أويس المرغزي**

لجنة البحث والتخريج

محمود حسن الكملائي | عناية الرحمن وحيد

عبد الرحمن الحميدي | عبد العزيز السندي

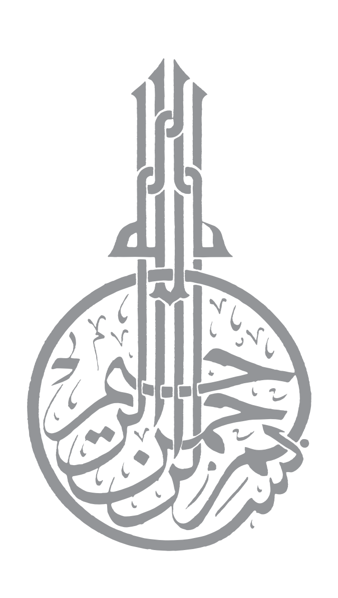
محمد تيمور المرغزي | عبيد الله أنور الملتاني

محمد طيب الحسيني

لجنة البرمجة والحوسبة

محمد علي | واثق سعيد

محمد ياسر جسيم | نديم أحمد خان


بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة

فضيلة المفتي الأعظم بباكستان
المحدث الشيخ

محمد رفيع العثماني

حفظه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الكبير المتعال، ذي المجد والكمال، الذي أرسل رسله لهداية عباده الذين ما لهم من دونه من وال، والذي يسجد له من في السموات والأرض بالغدو والآصال. والصلاة والسلام على سيد المرسلين، إمام المتقين، رسول رب العالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد، فإن علماء هذه الأمة من الصحابة والتابعين وأتباعهم ومن بعدهم من الحفاظ والمحدثين نجدهم منذ عصر النبي ﷺ إلى عصرنا هذا اهتموا بحفظ أقواله وأفعاله وأحواله غاية الاهتمام، وذلك لأن الأمة مأمورة باتباع النبي ﷺ وطاعته، بل تعتبر طاعته طاعةَ الله امتثالاً بقوله سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾ [النور: ٥٤] وقوله عز وجل: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠] وقوله تبارك وتعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

ولا شك أن السنة النبوية على صاحبها الصلاة والسلام بمثابة تفسيرالقرآن الكريم، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

ولهذا كانت الأحاديث النبوية المصدر الثاني للتشريع الإسلامي من مصادره الأربعة.

ولأهمية الأحاديث ومكانتها في الدين الإسلامي حرص المسلمون على حفظها، وبذلوا الجهود المضنية في جمعها وتدوينها وضبط أسانيدها وشرح متونها واستنباط الأحكام منها، وألفت بصددها

آلاف من المؤلفات في صورة الجوامع والسنن والمسانيد والمعاجم والمصنفات والأجزاء، وكتب الجرح والتعديل، وكتب أسماء الرجال المخصصة للثقات والمقبولين، أو للضعفاء والمجروحين أو الجامعة للصنفين معاً.

وكان من صور العناية بالأحاديث النبوية جمع كتب الحديث بعضها إلى بعض في كتاب واحد، وكثير من الحفاظ والمحدثين بذلوا جهوداً مشكورة في هذا المجال، وأعدوا مجموعات حديثية بديعة ومنها:

١ – التجريد للصحاح الستة، لرزين بن معاوية السّرقُسطي المتوفى سنة ٥٣٥هـ.

يُعدّ هذا الكتاب من أوائل المحاولات لجمع الأصول الستة، وهي: الموطأ، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي. وقد رتب هذا الكتاب حسب الأبواب الفقهية.

٢ – جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ، لأبي السعادات ابن الأثير الجزري المتوفى سنة ٦٠٦ هـ.

اعتمد ابن الأثير في كتابه هذا على كتاب رزين بن معاوية الآنف الذكر، حيث قام بتهذيبه وشرح غريبه، وإعادة ترتيبه واستدراك ما فاته من الأحاديث. وقد رتبه أيضا حسب الأبواب الفقهية ولكن رتب الكتب الفقهية على الأحرف الهجائية.

٣ – جامع المسانيد والسُّنَنِ الهادي لأَقْوَمِ سَنَن، للحافظ ابن كثير الدمشقي المتوفى سنة ٧٧٤ هـ.

وهو كتاب مرتب على مسانيد الصحابة، جمع فيه ابن كثير أحاديث كل صحابي على حدة، وصفه الكتاني بقوله: جمع بين الأصول الستة، ومسانيد أحمد والبزار وأبي يعلى والمعجم الكبير، وربّما زاد عليها من غيرها.

٤ – مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧ هـ.

ألّف الحافظ الهيثمي كتبًا في زوائد: مسند أحمد، ومسند أبي يعلى، ومسند البزار، ومعاجم الطبراني الثلاثة، كل واحد منها في تصنيف مستقل، ما عدا المعجمين الأوسط والصغير فإنهما في مصنف واحد.

ثم عرض الهيثمي كتبه تلك على شيخه الحافظ العراقي كما في مقدمة الكتاب، فأشار عليه أن يجمع هذه الكتب في مصنف واحد مجرّدة الأسانيد، فامتثل الهيثمي بما أشار عليه وجمعها في مؤلف واحد سمّاه: «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»، وهو كتاب مطبوع في عشرة أجزاء. وقد رتبه الهيثمي على الأبواب الفقهية.

٥- إتحاف الخِيَرَة المهَرة بزوائد المسانيد العشرة، للحافظ البوصيري المتوفى سنة ٨٤٠ هـ.

جمع الحافظ البوصيري زوائد عشرة مسانيد على الكتب الستة، وهي: مسند الطيالسي، ومسدّد، والحميدي، وإسحاق بن راهويه، وابن أبي شيبة، والعدني، وعبد بن حميد، والحارث بن أبي أسامة، وأحمد بن منيع، ومسند أبي يعلى الكبير. ورتب أحاديثها على كتب الأحكام.

٦- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، للحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ.

جمع فيه ابن حجر زوائد ثمانية مسانيد على الكتب الستة ومسند أحمد، وهي: مسند الطيالسي، ومسدّد، والحميدي، وابن أبي شيبة، والعدني، وعبد بن حميد، وأحمد بن منيع، والحارث بن أبي أسامة.

كما أنّه تتبع ما فات الهيثمي في مجمع الزوائد من مسند أبي يعلى الكبير، لكون الهيثمي اقتصر على المسند الصغير، ووجد ابن حجر قدر النصف من مسند إسحاق بن راهويه، فتتبع ما فيه من الزوائد فصار مجموع ما تتبعه من ذلك عشرة مسانيد كما في مقدمته. ورتبه على كتب الأحكام كما فعل الهيثمي.

٧- الجامع الصغير وزياداته، للحافظ السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ.

جمع السيوطي الأحاديث النبوية القولية مرتبة على حروف المعجم، معتمداً على مصادر كثيرة، وقد بلغ عدد الأحاديث التي جمعها (١٠٠٣١) حديثاً، ثم أضاف السيوطي إلى هذا الكتاب زيادة أخرى من الأحاديث فاتت عليه، بلغ عددها (٤٤٤٠) حديثاً.

وقد جمع بين الكتاب وزياداته الشيخ يوسف النبهاني المتوفى سنة ١٣٥٠ هـ، في مؤلف واحد سمّاه: «الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير» رتبه على حروف المعجم تبعاً للسيوطي، وبلغ عدد أحاديثه (١٤٤٧١) حديثاً.

٨- جمع الجوامع، ويسمى الجامع الكبير، للحافظ السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ.

جمع فيه السيوطي ثمانين كتاباً من كتب السنة، وقسمه قسمين:

الأول: يتضمن الأحاديث القولية، وقد رتبها على حروف المعجم كالجامع الصغير.

الثاني: يتضمن الأحاديث الفعلية وما شابهها، وقد رتبها على مسانيد الصحابة رضي الله عنهم.

٩- كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين علي بن الحسام المتقي الهندي المتوفى ٩٧٥ هـ.

جمع فيه العلامة المتقي الهندي: الجامع الصغير وزيادته، مضافاً إليه ما بقي من قسم الأقوال، وقسم الأفعال من كتاب جمع الجوامع، ورتبه جميعه على الأبواب الفقهية على غرار جامع الأصول لابن الأثير.

١٠ – الجامع الأزهر في أحاديث النبي الأنور، للعلامة عبد الرؤف المناوي المتوفى سنة ١٠٣١ هـ.

شارح الجامع الصغير وصاحب الكتب الحديثية العديدة، جمع فيه نحو ثلاثين ألف حديث في ثلاثة مجلدات كبار جُلُّها من خارج الكتب الستة، وذكر من البواعث على تأليفه: أن الحافظ الكبير جلال الدين السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ ادعى أنه جمع في كتاب الجامع الكبير الأحاديث النبوية، مع أنه قد فاته الثلث فأكثر، وهذا فيما وصلت إليه أيدينا بمصر وما لم يصل إلينا أكثر، وفي الأقطار الخارجة عنها من ذلك أكثر، فاغتر بهذه الدعوى كثير من الأكابر، فصار كل حديث يسأل عنه أو يريد الكشف عليه يراجع الجامع الكبير، فإن لم يجده فيه غلب على ظنه أنه لا وجود له، فربما أجاب بأنه لا أصل له فعظم بذلك الضرر.

١١ – جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد، لمحمد بن سليمان المغربي المتوفى سنة ١٠٩٤هـ.

جمع فيه بين جامع الأصول لابن الأثير ومجمع الزوائد للهيثمي المتقدم ذكرهما، وضم إلى ذلك زيادات سنن ابن ماجه وزوائد سنن الدارمي فجمع أربعة عشر كتاباً، ورتبه على الأبواب الفقهية.

ولم يتوقف جهد المحدثين على الجمع والترتيب فحسب، بل تعداه إلى علوم أخرى، من أهمها: ضبط قوانين الرواية تحملاً وأداء، وتوثيق المرويات وتدقيقها، والكلام على الرواة جرحاً وتعديلاً، وشرح النصوص وبيان مشكلاتها ومقاصدها، وبنوا صرحاً شامخاً تميزت به هذه الأمة من بين الأمم، فحفظت السنة ـ بحمد الله ـ من كل تحريف أو تبديل.

وبعد: فقد كانت هذه إلمامة مختصرة ببعض جهود أئمة الحديث في جمع السنة النبوية وترتيبها، ولم أقصد الاستقصاء التام لجميع الأعمال، ولكن أردت أن أبرز بعض الجهود العظيمة التي قام بها أولئك الأفذاذ، رغم قلة الإمكانات في ذلك الوقت. جزاهم الله عنا وعن جميع أمة نبينا محمد ﷺ خير الجزاء.

إنجاز عمل مبتكر عظيم:

التدوين المحيط الشامل للأحاديث من جديد وترقيمها العالمي:

ولكن مع علو قدر هذه الأعمال المشكورة ينقص في أكثرها الاستيعاب والشمول، لأن ما في الأصول مثل الأمهات الست لا يوجد في كتب الزوائد، وما في كتب الزوائد لا يوجد في الأصول، ولا شك أن كتب السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ مثل الجامع الصغير وجمع الجوامع محتوية على معظم ذخيرة الأحاديث ولكن يشكل فيها حذف الأسانيد وعدم التبويب ووجود التكرار، وفي العصر الراهن عصر الوسائل العلمية والتكنولوجيا تيسّر لنا بحمد الله الوصول إلى كثير من المؤلفات الحديثية المطبوعة

والمخطوطة التي ما توفرت للمتقدمين حتى الحافظ السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فلذا أحس بعض محبي الأحاديث النبوية حاجة جمع جميع الأحاديث من جديد في كتاب واحد استمداداً من المطبوعات القديمة والجديدة والوسائل الحديثة من الكمبيوتر والنت والبرامج المعتمدة، مبوباً على الموضوعات كالجوامع.

وذلك كله مع إضافة وصف لا يوجد فيما قبله من المصنفات وهو الترقيم العالمي لجميع الأحاديث النبوية من حيث إنها منسوبة إلى النبي الكريم ﷺ، والحاجة إليه ماسة، وعند التأمل يقف المبرز عليه أن هناك صعوبة في الإحالة إلى الحديث برقمه، لأنه يشاهد عموماً أن الحديث الواحد مرقم في كتب شتى بأرقام مختلفة، بل الطرق المتعددة للحديث الواحد، لكل واحد منها رقم مختلف حسب تسلسل الكتاب الذي يوجد فيه ذلك الطريق، ولايمكن لأحد أن يحيل إلى حديث برقمه الخاص كما يحيل إلى الآيات القرآنية برقم السورة والآية بكل سهولة واعتماد.

فنظراً إلى هذا الاحتياج الواقعي قام بأعباء هذه المهمة العظيمة شقيقي المفتي والمحدث الشيخ محمد تقي العثماني حَفِظَهُ ٱللَّهُ الذي لقبه مشايخنا بشيخ الإسلام، وفي الحقيقة هو جدير به لرسوخه في العلوم الشرعية وتضلعه منها وعلو كعبه في شتى مجالات العلم وتوفيقه الموهوب من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وتحقيقاً لهذا الغرض أسسنا قسماً خاصاً تحت إشرافه سنة ١٤٢٣هـ بجامعة دار العلوم كراتشي باسم «شعبة موسوعة الحديث» بإدارة ابن أختي وصهري عالم شاب صالح نشيط فاضل الشيخ نعيم أشرف حَفِظَهُ ٱللَّهُ الذي له اختصاص بالكمبيوتر وبرامجه كما له سابق خبرة في مجال تحقيق المخطوطات ونشر بعض الأعمال الموسوعية الكبيرة. وعيّنا العلماء الأفاضل من خريجي جامعتنا المبرزين المتخصصين بالبحث والتحقيق كباحثين في هذا المشروع تحت إدارته.

والآن والحمد لله لما اكتمل من هذا العمل القدر المعتد به، والمشروع ما زال مستمراً في التقدم، أردنا أن نبدأ في طباعته وإخراجه مجلداً مجلداً، نظراً إلى ضخامة العمل وتكاليفه الباهظة، وإذ نقدم إليكم المجلد الأول من هذا العمل العظيم، نشكر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على هذا التوفيق، وندعو لاستكماله وأن يتقبله وينفع به الأمة الإسلامية، ويجعله في ذخيرة الحسنات لكل من ساهم فيه علمياً وعملياً ومادياً.

أما بالنسبة لمستوى العمل ونجاح العاملين فيما هو المقصود منه، فسيطلع عليه القارئ الكريم أثناء النظر والقراءة فيه، كما أني لما طالعته وسرّحت النظر فيه علاني السرور وسكنت به النفس واطمأن إليه القلب، لما وجدت من الاستيعاب البالغ لطرق الأحاديث مع إحالاتها إلى الكتب ومصادرها وبيان

اختلاف الألفاظ، وذخيرة عديمة النظير للأحاديث تحت كل باب، والترقيم العالمي للأحاديث مع بيان الحكم عليها من كلام المتقدمين، فنسأل الله ﷻ أن يجزي العاملين عليها خير الجزاء، وبارك الله في علمهم وعملهم وحياتهم، ونفعهم، ونفع بهم في الدين والدنيا والآخرة. آمين.

محمد رفيع العثماني، عفا الله عنه
خادم الحديث النبويّ بجامعة دار العلوم كراتشي
١١ رمضان المبارك ١٤٣٨ هـ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفضل خلقه سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وعلى كل من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمابعد، فإنّ الله ﷻ اختار الأمة المحمدية -على صاحبها أفضل الصلوات والتسليم- لحفظ مآثر نبيّها وسننه وأقواله وأحواله وكلّ ناحية من نواحي حياته الشريفة بما لم تتمكن منه أمة أخرى. وذلك لأنّ الرسول الكريم ﷺ قد بُعث للنّاس كافّة برسالته الخالدة إلى يوم القيامة، واختار الله ﷻ أن تكون شريعته غضّة طريّة في كلّ زمان ومكان، لا تُبليها تطورات الحياة، ولا يشيّبها كرّ الأعصار ومرّ الدّهور. ولذلك وعد الله ﷻ بحفظ كتابه إلى يوم القيامة في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر:٩]. وإنّ من جملة حفظ الكتاب أن تُحفظ سنّة نبيّه ﷺ، لأنّ الله تعالى بعثه لبيان الكتاب وتعليمه. قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]. وقال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤]. وإنّ آخر هذه الأمّة إلى تعليمه وبيانه أحوج من أوّل هذه الأمة.

ولذا، فإنّ الله تعالى قيّض لحفظ سنّة نبيّه ﷺ رجالًا وَقفوا حياتهم على حفظها، وتدوينها، ودراستها، وتعليمها، وإبلاغها إلى الأجيال القادمة، فلم يدّخروا جهدًا في خدمة السنّة النبويّة متنًا وإسنادًا، وجرحًا وتعديلًا، وجمعًا وتأليفًا، وشرحًا واستنباطًا، وتوسّعًا في فنونها بما لايوجد له نظير في ضبط أحوال أيّ أحد في العالَم عَبْر القرون.

وبما أنّ المحدثين الذين أسندوا أحاديث رسول الله ﷺ جمعوها في مؤلفاتهم المختلفة، وهي كثيرة، فإنّ العلماء في كلّ عصر ومصر بذلوا جهودًا مشكورة لتيسيرالوصول إلى حديث من الأحاديث المرويّة في هذه الكتب. وذلك تارة عن طريق تأليف كتابٍ تجمع أحاديث مجموعة من كتب الحديث على صعيد واحد، مرتبة على الأبواب، مثل «جامع الأصول» لابن أثير، و«مجمع الزوائد» للهيثميّ، وتارة بجمع الأحاديث مرتبة على حروف الهجاء، مثل «جمع الجوامع» و«الجامع الصغير» للسيوطيّ، ومرّة بوضع كتب الأطراف، مثل «تحفة الأشراف» للمزّيّ، وأخرى بوضع فهارس ضافية بأساليب مختلفة، مثل «المعجم المفهرس» أدّت دَورًا كبيرًا في تسهيل الوصول إلى الحديث المطلوب.

ثمّ جاء عصر الحاسوب الآليّ، فوُضعت أقراص متعددة تجمع كتب الأحاديث لتمكين الطالب من استخراج الحديث المطلوب في دقائق معدودة. وجميعُ هذه الجهود مشكورة مأجورة إن شاء الله تعالى، ولكنّ حبّ الرّسول الكريم ﷺ لم تَنفدْ شُعَبُه، وخدمة سنّته المطهرة لم تغلق أبوابها بحيث لا تدع مستزاداً لمستزيد.

وقد طرح عليّ بعض الإخوة فكرة جديدة في هذا الموضوع، وهيَ أن تُرقَّم جميعُ الأحاديث بطريق يكون لكلّ حديث رقم عالميّ واحد، يُحال إلى ذلك الحديث بذلك الرقم، كما يُحال إلى آية من آيات القرآن الكريم برقم واحد معتبر عالميًّا. وذلك لأنّ الإحالة اليوم على حديث من الأحاديث في الكتب والرسائل العلميّة والدّعويّة إنّما تكون على أساس صفحات الكتاب الّتي تتغير دائمـاً بتغيّر الطّبعات. وقد تكون الإحالة على أساس رقم الحديث في كتاب واحد، وإنّ الأرقام تختلف أيضًا باختلاف المرقّمين، فلو كان لكلّ حديث رقم عالميّ واحد، لكان الوصول إليه أسرع وأسهل.

أعجبتني هذه الفكرة، ولكن رأيتُ أنّ تنفيذها لا يُمكن إلّا بتأليف مدوّنة تجمع جميع الأحاديث المعلومة على صعيد واحد، وترقيمِها حسب ترتيب ذلك الكتاب. ولا تكتمل فائدة هذا الترقيم إلّا بأن يوجد في ذلك الكتاب جميعُ طرق الحديث، وبيانُ من أخرجه، وما تكلم فيه المحدثون من ناحية صحّته أو ضعفه. فإن أحيل أيُّ حديث برقمه العالميّ، أمكن للدارس الرجوع إلى هذه المدوّنة، حيثُ يجد الحديثَ بسائر طرقه، وبيان من أخرجه من المحدّثين، والحكم على إسناده إن وجد. وبهذا يمكن أن نضيف إلى مكتبة الحديث النبويّ -على صاحبه الصلاة والسلام- مدوّنة لم تسبقها مدوّنة، فإنّ أيّ مجموعة من مجموعات الحديث لا تدّعى حتّى الآن أنّها جمعت جميع الأحاديث المرفوعة. وبما أنّ المقصود ترقيمُ جميع الأحاديث المعلومة، فإنّ من الواجب أن تكون هذه المدوّنة شاملة لجميعها.

ونظرًا إلى أهميّة هذه الفكرة، ومدى حَجْم العمل المطلوب لتنفيذها، رأينا من المناسب أن نطرحها

في اجتماع نخبة من العلماء والمعتنين بالحديث، حتّى تُدرس أبعادُها بصفة اجتماعيّة. فعقدنا اجتماعًا بمكّة المكرّمة في ٥ و٧ من شهر رمضان سنة ١٤٢٢هـ، دعوتُ فيه ثُلّة من العلماء الّذين لهم خدماتٌ سابقة في جمع الأحاديث، أو فَهرَستها، أو تجارب علميّة يمكن الاسترشاد منها. وهذه أسماؤهم مع مناصبهم في ذلك الحين:

١ – فضيلة الشيخ الدكتور محمد مصطفى الأعظميّ

الحائز على جائزة الملك فيصل في الحديث النبويّ وصاحب مشروع خدمة السنة النبويّة بواسطة الحاسب الآليّ.

٢ – فضيلة الشيخ الدكتور يوسف القرضاويّ

مديرمركز بحوث ودراسات السنة والسيرة في جامعة قطر

٣ – فضيلة الشيخ المفتي محمد رفيع العثمانيّ

رئيس جامعة دار العلوم كراتشي باكستان والمحدّث بها

٤ – فضيلة الدكتور عبد الملك بن بكر عبد الله القاضي

الأستاذ المشارك بقسم الدراسات الإسلاميّة بجامعة الملك فهد للبترول ومؤلف سلسلة موسوعة الحديث النبويّ وديوان السنن والآثار

٥ – فضيلة الشيخ الدكتور محمود الطَّحّان

الأستاذ بقسم الدراسات الإسلاميّة بكلية الشّريعة والدّراسات الإسلاميّة بجامعة الكويت

٦ – فضيلة الدكتور عبد الستار بن عبد الكريم أبو غدة

المستشار الشرعيّ ومدير البحوث والتطوير بمجموعة دلّة البركة وعضو مجمع الفقه الإسلاميّ الدولي

٧ – فضيلة الدكتور السيد محمد السيّد نوح

رئيس قسم الدراسات الإسلاميّة بكلية الشريعة والدراسات الإسلاميّة بجامعة الكويت

٨ – فضيلة الشيخ نظام يعقوبي

العالم والمحقق المعروف من البحرين

فانعقد هذا الاجتماع بتوفيق الله ﷻ في البلد الحرام في شهر رمضان المبارك، تطلّعًا لشرف الزمان والمكان، واستحسن جميعُ الشركاء هذه الفكرة مبدئيًا، ودرسوا الموضوع بنقاش مستفيض، ورسموا الخطوط العريضة للمشروع ومنهجه. وبعد مناقشة عدّة اقتراحات تقرّر أن يكون مقرُّ المشروع في جامعة دار العلوم بكراتشي باكستان، وشكّلت لهذا الغرض لجنة لتخطيط العمل وتنظيمه والإشراف عليه.

اشتملت اللّجنة على أربعة أعضاء في مبدأ الأمر:

١ – فضيلة الدكتور محمد مصطفى الأعظميّ

٢ – محمد تقي العثمانيّ

٣ – فضيلة الد كتور عبد الملك بن بكر القاضي

٤ – فضيلة الدكتور عبد الستار أبو غدّة

وقد اجتمعت اللّجنة مرة أخرى في مكة المكرمة في ٢٥-٢٦ شوال ١٤٢٢هـ وقدّم فضيلة الدكتور عبد الملك بن بكر القاضى -حَفِظَهُ اللهُ وأجزل له المثوبة- مذكّرة لمنهج العمل في ضوء تجاربه في جمع الأحاديث وحَصْرها وفَهرستها، كما قدّم اقتراحَه في أن يكون للعمل مقرّان: أحدهما في جامعة دار العلوم بكراتشي تحت إشرافي، وآخر في القاهرة تحت إشرافه.

ونظرًا إلى انشعاب العمل في مقرّين والميزانيّة المطلوبة لذلك، اقترح فضيلة الدكتور محمد مصطفى الأعظميّ حَفِظَهُ اللهُ أن نبدأ العمل في جامعة دار العلوم بكراتشي ببساطة معهودة من علماء هذه الديار، وبدلًا من انتظار وفور الوسائل الماليّة الباهظة لهذا المشروع، نشرع في العمل في حدود الوسائل المتاحة، ونتوكّل على الله سبحانه.

وقد بارك الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في اقتراح الشّيخ، فأسّسنا في جامعة دار العلوم كراتشي قسمًا لهذا المشروع، واخترتُ ابنَ أختي الشابّ الفاضل النّشيط الشّيخ نعيم أشرف -بارك الله تعالى في عمره وعلمه وعمله- ليكون مديرًا لهذا القسم، واخترنا عددًا من الباحثين من خرّيجي الجامعة ليقوموا بهذا العمل تحت إدارته، وخطّطتُ منهج العمل في ضوء ما تمّ الاتّفاق عليه في اجتماع مكّة المكرّمة، بإضافة ما شعرتُ بحاجته بعد ما تبيّنت أبعادُ المشروع بصفة واضحة.

وهكذا بدأنا العمل بتوفيق الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بكلّ بساطة، و بعددٍ يسير من الباحثين الشّباب، وإنّ الشّيخ نعيم أشرف حَفِظَهُ اللهُ لم يدّخر جُهدًا في رسم الطريق للباحثين، وتدريبهم على العمل المطلوب، وإعداد برنامج للكمبيوتر خاصّ بالمشروع، والإشراف على عمل الباحثين في مختلف مراحله من الجمع والحَصْر والرجوع إلى المصادر، وعرضه عليّ بعد إكمالها، وتنفيذِ ما اقترحته عند المراجعة. وحاولنا أن نكون على صلة بفضيلة الدكتور محمد مصطفى الأعظميّ حَفِظَهُ اللهُ للاستفادة من علمه وخبرته، وسافر إليه الشّيخ نعيم أشرف حَفِظَهُ اللهُ عند أوّل إنجاز يُعتدّ به، وحصل على تأييده لنموذج ما تمّ من العمل، وقد استفاد المشروع بآرائه وإرشاداته القيّمة في مختلف مراحله، فجزاه الله تعالى خير الجزاء، وأبقاه في عافية سابغة ذخرا للإسلام والمسلمين.

أمّا المنهج الذي اخترناه في هذه المدوّنة، فخلاصتُه فيما يلي:

المصادر:

المصادر التي اعتمدنا عليها في هذا المشروع يبلغ عددها تسعمائة وعشرة (٩١٠) مصـــادر . ولـكن قسّمنا هذه المصادر على قسمين:

١- مصادر الطرق المستوعبة: والمراد بها المصادر الأساسية الّتي استوعب جميع أحاديثها المرفوعة بجميع طرقها. ومجموعُ عددها ثمانون (٨٠) كتابًا. ويشتمل هذا القسم على كتب متون الأحاديث المسندة المعروفة الّتي يكثُر الإحالة عليها، والّتي تجمع معظم الأحاديث المرويّة. فأخذنا جميع أحاديثها المرفوعة الموجودة في نُسخها المطبوعة أو المخطوطة. وأضفنا إليها الأحاديث الّتي لا توجد في نسخها الميسّرة لدينا، ولكن يوجد العزو إليها، إمّا في كتب الزوائد، أو التخريج، وإمّا في شروح الحديث، أو في كتب الفقه والتّاريخ والتفسير والجرح والتعديل، وكتب الآداب. وهي مائة وأحد عشر (١١١) كتاباً ذكرنا أسماءها في قائمة المصادر المستمدّة للتخريج.

٢- مصادر الأفراد المستوعبة: والمراد منها أنّ الباحثين استوعبوا قراءة هذه المصادر، ولكن اختاروا منها الأحاديث المرفوعة الّتي انفردت هذه المصادر برواياتها، ولا توجد في القسم الأوّل من المصادر. أمّا الأحاديث الّتي شاركت هذه المصادرُ القسمَ الأوّل في روايتها، فإنّها لم تُدرج في هذه المدوّنة، لأنّها استُغني عنها بإدراج الحديث في القسم الأوّل. وعدد هذه المصادر المقروءة أكثر من ألف كتاب، بعض منها مطبوع وبعض منها مخطوط، وتم حتى الآن أخذ الحديث من هذا القسم من سبعمائة وتسعة عشر (٧١٩) مصدراً.

وأضفنا إليها الأحاديث التي وجدت في كتب التخريج وغيرها، كما فعلنا في القسم الأول من ثمانين (٨٠) كتاباً. فصارت المصادر على ثلاثة أقسام:

١- المصادر المستوعَبة بجميع طرقها: ٨٠

٢- مصادر الأفراد المستوعبة التي تم أخذ الحديث منها: ٧١٩

٣- المصادر المستمدّة للتّخريج: ١١١

وهكذا بلغ مجموع عدد المصادر تسعمائة وعشرة (٩١٠) مصدراً، وألحقنا في آخر هذا المجلد فهرساً لبيان جميع المصادر مع رموزها بالتفصيل.

وقد استفدنا في عملنا هذا بعددٍ من برامج الحاسوب الآليّ، مثل «المكتبة الشاملة» و«جوامع الكلم» للبحث والتخريج، ولكن لم نعتمد عليها في إثبات النصوص، وإنما أثبتنا النصوص من مصادرها الأصليّة، إلّا إذا لم نطلع على طبعاتها فأخذنا الأحاديث كما هي مصفوفة فيهما.

المنهج المتّبع في تبويب المدوّنة:

١- جمعنا الأحاديث المرفوعة في هذه المدوّنة بترتيب الموضوعات والأبواب، وليس على ترتيب

حروف الهجاء. وذلك لأسباب مختلفة، من أهمّها أنّ الحديث الواحد ربّما يُروى بمتون تختلف حروفها الأولى من متن إلى آخر، وخاصّة في الأحاديث الفعليّة. والباحثُ بحرفٍ واحد ربّما لا يهتدي إليه لكونه مُدرَجًا تحت حرف غيره، ولأنّ المقصود من الأحاديث متنُها للعمل به، فالأنسب للعمل أن تكون المدوّنة مرتبة بالأبواب، لأنّ هذا التّرتيب يدلّ على معاني الحديث والفوائد المستنبطة منه.

٢- أعددنا لهذا الغرض فهرسًا شاملًا من «كتاب الإيمان» إلى «كتاب الفرائض» على طريق الجوامع والسّنن. وحاولنا بالقدر المستطاع أن تؤخذ تراجمُ الأبواب من إحدى الأمّهات الستّ، أو من كتاب حديث آخر بلفظها، إلّا إذا لم توجد التّرجمة المناسبة في كتاب حديث، فقد وضعنا الترجمة من عندنا.

٣- عناوين المدوّنة منقسمة إلى كتب، مثل «كتاب الإيمان» وأبواب، مثل «باب في القدر والإيمان به» وعناوين فرعيّة، مثل «ما جاء في القلب وأنه بيد الله يقلبه كيف يشاء».

٤- بدأنا المدوّنة بحديث: «إنّما الأعمال بالنيّات» حسب اختيار الإمام البخاريّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ثم بدأنا بكتاب الإيمان حسب ترتيب الجوامع.

٥- بما أنّ الحديث الواحد قد يكون متعلقًا بأكثر من موضوع واحد، فإننا ذكرناه تحت باب يتعلق بموضوعه الأساس، الّذي يبدو من السّياق كونُه مقصودًا مباشرًا، أو لأنّ ذلك الحديث مستدَلّ مهمٌّ لذلك الموضوع، أو لأنّ مَن أراد البحث عن ذلك الحديث كان ذلك الباب مظنّة متبادرة له.

٦- بما أنّنا أخذنا تحت كلّ بابٍ الأحاديثَ الّتي لها صلة مباشرة بذلك الباب، وقد تكون الأحاديث الأخرى تتعلق بذلك الباب من بعض الجهات، ولكن أُدرجت في أبواب أخرى من حيثُ موضوعها الأساس، فإنّنا ذكرنا عقبَ معظم الأبواب عنوان: «راجع أيضًا الأحاديث المرتبطة بهذا الموضوع المذكورة في المواضيع الأخرى».

٧- هناك أحاديث جامعة تشتمل على موضوعات كثيرة لا يظهر ترجيحُ أحدها على الآخر بطريق من الطرق المذكورة سابقًا. وأفردنا لمثل هذه الأحاديث كتابا مستقلًّا بعنوان «كتاب الجامع».

٨- حاولنا عند وضع التّراجم أن لا يكون عليها طابعُ مذهب فقهيّ أو عقديّ خاصّ، وأن تكون الترجمة تمثّل المعنى المتبادر من متن الحديث.

٩- بما أننا التزمنا في هذه المدوّنة أن نذكر الأحاديث بإسنادها، وكان كتاب «فردوس الأخبار» للديلميّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ محذوف الأسانيد، وبالرّغم من أنّ ابنه أسند أحاديثه في كتابه «مسند الفردوس»، فإنّ هذا الكتاب لم يُطبع بعد. ولكن يذكر عددٌ من المحدثين، مثل الحافظ ابن حجر والعلامة السيوطي رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ أحاديث «مسند الفردوس» مسندة، كما فعله الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «زهر الفردوس». فإن اطّلعنا على إسناد حديث من أحاديث الديلميّ أو ذكره عند أحد من المحدثين، أدرجناه في باب مناسب له حسب

منهجنا في الأحاديث الأخرى. أمّا إذا لم نجد لأحاديث الديلميّ سندًا ولا ذكراً عند أحد من المحدثين، فكان المفروض أن لا نأخذها لالتزامنا بالأحاديث المسندة، ولكن رأينا أن إهمال هذه الأحاديث في هذه المدوّنة الّتي تقصد ترقيم جميع الأحاديث يُبقي ثغرة يناسب تفاديها. ولذلك وضعنا هذه الأحاديث في آخر كلّ كتاب بعنوان: «ما جاء في كتاب ... من أحاديث الديلمي»، والمراد منها أحاديث الديلميّ الّتي لم نجدها إلّا في كتابه «الفردوس»، ولم نطلع على إسنادها، ولم نجد ذكرها عند غيره من المحدثين.

منهج اختيار الأحاديث:

١ – إنّ هذه المدوّنة تقتصر على الأحاديث المرفوعة، وهي: «ما أضيف إلى النبيّ الكريم ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة أو حال». فلم تذكر فيها الأحاديث الموقوفة على الصحابة إلّا في حالتين:

الأولى: إن كان الحديث رُوي مرفوعًا وموقوفًا، ذكرنا طرقه الموقوفة مع الطرق المرفوعة.

الثانية: إذا تبيّن بوضوح أنّ الحديث الموقوف في حكم المرفوع.

٢– بما أنّ المقصود بهذه المدوّنة تدوينُ جميع الأحاديث المرويّة عن رسول الله ﷺ وترقيمُها ترقيمًا عالميًّا، فإنّها لا تقتصر على الأحاديث الصحيحة أو الحسنة، بل تعُمّ جميع المرويّات، صحيحة كانت أو حسنة، ضعيفة كانت، أو منكرة، أو معلولة، حتى أنّنا ذكرنا الأحاديث التي اختلف في حُكمها المحدثون، وحَكَم بعضُ النّاقدين عليها بالوضع، مع الكلام عليها حسب منهجنا الذي سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى.

«الحديث المختار» و«الطريق الأجمع»:

١ – المراد من «الحديث المختار» هو الحديث الذي ذكرنا متْنها الكامل بإسناده في أوّل كل باب. والمراد من «الطريق الأجمع» الطّريق الذي هو أكثر تفصيلاً في ذلك الحديث، سواء أكان مرويًّا من صحابيّ الحديث المختار، أم من غيره. وبيان ذلك فيما يأتي:

٢– من المعروف أنّ متْن حديث واحد ربّما يُروى عن عدد من الصحابة. وأنّ رواية كلّ واحد منهم تعتبر حديثاً مستقلاً في اصطلاح المحدثين. وفي هذه الحالة، استقصينا أحاديثَ جميع الصحابة بجميع طرقها، وانتخبنا منها ما تبيّن كونُه أقوى من حيث الإسناد، وأوفقَ لأكثر طُرقه من حيث المتن، فجعلناه «الحديث المختار» في ذلك الباب. وقدّمنا ما رُوي في الأمّهات الستّ على غيره. فإن كان الحديث في الصّحيحين، أو في أحدهما مثلاً، فهو الحديث المختار دائمًا، وإن لم يوجد عندهما، فما وُجد في السّنن

الأربعة، فهو المختار. ثمّ ما وُجد في الكتب الأخرى، وحاولنا بالقدر المستطاع أن نختار منها ما هو أقوى إسنادًا على أساس حُكم المحدثين.

٣- بعد تعيين «الحديث المختار»، أثبتنا متنَه مع إسناده أوّلًا، وخصّصنا له رقْمًا عالميًّا. ثمّ إن وجدنا من خلال تتبّعنا المذكور طريقًا أكثرَ تفصيلًا من الطّريق المختار، ومن الطّرق الأخرى، سواء أكان من صحابيّ الحديث المختار أم من غيره، أثبتنا متنَه بإسناده تحت عنوان «الطّريق الأجمع». وإنّما فعلنا ذلك لأنّ هذا الطريق ربّما يجمع خلاصة زوائد الطرق المختلفة للحديث، وربّما يُفسّر الحديثَ بصورة أوضح، وربّما يدلّ على الخلفيّة الّتي ورد فيها الحديث، فيُعين في فهم مراده (إن كان إسناده مقبولًا) ويُغني عن مراجعة الكتب الّتي ألفت لبيان أسباب الحديث.

٤- التزمنا عند سَرْد إسناد الحديث ومتنِه أن يكونا مشْكُولين. واعتمدنا في غالب الأحيان على الشّكل الموجود في نسخة مشكولة محقّقة. فإن لم يكن النّصّ مشكولًا في مصدره، أو في مصدر آخر من شواهده، قُمنا بشَكْل الإسناد والمتْن من عندنا بتحرٍّ بالغ، والتأكد من صحّة الشكل بالقدر المستطاع، وذلك بمراجعة كتب الأحاديث الأخرى أو شروحها، وكتب الرجال واللّغة وغريب الحديث.

منهج ذكر الطرق:

وبعد ذكر «الحديث المختار» و«الطريق الأجمع»، ذكرنا تحت عنوان: «الطرق الأخرى لحديث ...» الطّرقَ الأخرى للحديث المختار المرويّة في الكتب الأخرى من الصحابيّ نفسه الّذي رُوي عنه الحديثُ المختار، وذلك بترتيب الكتب الزمنيّ. ولكن لم نذكر متْن جميع الطّرق تفاديًا للتكرار، وإنّما اكتفينا بالإحالة على الكتاب الّذي أخرجه، وبيان صفتِه من وقف أو إرسال، وعدد الطّرق، أو الاختصار لبعض النّصوص، أو الاقتصار عليها، أو بعض الأمور المتعلّقة بالإسناد، أو بيان موافقتها للطّريق الأجمع بقولنا «كنحو الأجمع». أمّا إذا كان في ذلك الطّريق فائدة زائدة على الطّريق المختار أو الطريق الأجمع، أشرنا إليه بقولنا: «وفيه كذا» أو: «وفي أوّله كذا» أو: «وفي آخره كذا». وإن كان أسلوبه مغايرا للطّريق المختار ذكرناه بقولنا: «ولفظه كذا» ثمّ ذكرنا الحكم عليه من جهة الإسناد إن وُجد.

والتزمنا في طرق الأمّهات السّتّ إذا كان متنُها موافقًا لغير الطّريق المختار، أن نذكر موافقته لذلك الطّريق الّذي ذُكر قبله. وذلك مثل أن نقول: «كلفظ مسلم» أو: «كلفظ عبد الرزاق».

ومعنى ذلك أنّه إن كان طريقٌ من الطّرق خاليًا من ذكر متنه أو بعضه، فذلك دليلٌ على أنّه، بالرّغم من بعض الفروق في الألفاظ أو نقص بعض الأجزاء، ليس فيه شيء زائد على «الطريق المختار»، ولا على «الطريق الأجمع» وغيرهما من الطرق. واحترزنا عن التعمّق في بيان اختلاف الألفاظ مخافة التّطويل الّذي لا طائل تحته.

وهكذا، فإنّ جميع الطرق المرويّة عن صحابيّ واحد مندرجة تحت رقم عالميّ واحد، وإن كانت مرويّة في كتب مختلفة.

منهج ذكر الشّواهد:

أمّا إذا كان متنُ الحديث مرويًّا عن صحابيّ آخر أيضًا، فهو من جهة المتن نفسُ الحديث المختار، ومن جهة أنّه مرويٌّ عن صحابيّ آخر، هو حديثٌ مختلف في اصطلاح المحدثين، ويُعتبر كلّ واحد منهما شاهدًا للآخر. فمراعاة للجهتين، ذكرنا أحاديثَ الصّحابة الآخرين تحت عنوان: «الشّواهد»، وخصّصنا لحديث كلّ صحابيّ رقمًا فرعيًّا، وعمِلنا في طُرقه نفسَ العمل المذكور في طُرق «الحديث المختار» من ذكرها حسب التّرتيب الزّمنيّ وغيره من الأمور.

ومثاله: أنّ حديث «إنما الأعمال بالنيّات» مرويّ عند الشيخين عن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وهو الحديث الأوّل في هذه المدوّنة. فهو الحديث المختار، ورقمه العالميّ واحد (١) ثمّ ذكرنا طُرقه من ٤٣ مصدراً. وإنّ حديث عمر بن الخطّاب رضي الله عنه مع جميع طرقه له رقمٌ عالميٌّ واحد. ولكن وُجد هذا الحديثُ مرويًّا عن أبي سعيد الخدريّ رضي الله عنه في «حلية الأولياء» لأبى نعيم، فصار رقمه ١/ ١ كما وُجد مرويًّا عن أبي الدّرداء رضي الله عنه في «المعجم الكبير» للطبرانيّ، فصار رقمُه ١/ ٢، ووُجد مرويًّا عن أنس رضي الله عنه في «تاريخ دمشق» لابن عساكر، فصار رقمه١/ ٣ وعن أبي هريرة رضي الله عنه في «تاريخ نيسابور» للحاكم، فصار رقمه ١/ ٤، وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عند محمد بن ياسر الجياني، فصار رقمه ١/ ٥، وعن هزال بن يزيد الأسلميّ رضي الله عنه عند الحاكم في «تاريخه»، فرقمه ١/٦، وعن محمد بن إبراهيم بن الحارث رحمه الله مرسلاً عند ابن بكار في «خصائص المدينة»، فرقمه ١/ ٧.

والحاصل أنّ «الحديث المختار» بجميع طرقه له رقمٌ عالميّ واحد، ولكلّ شاهد له رقم فرعيّ تحت الرّقم العالميّ.

منهج التّرتيب في ذكر الأحاديث والطّرق:

١- راعينا في ترتيب الأحاديث الّتي خصّص لها رقم عالميّ أو رقم فرعيّ، تحت أيّ عنوان، أن نقدّم في الذّكر في أغلب الأحوال أحاديثَ الأمّهات الستّ: صحيح البخاريّ، وصحيح مسلم، وسنن النّسائي، وسنن أبي داود، وجامع التّرمذيّ، وسنن ابن ماجه، ثم ذكرنا الأحاديث حسب التّرتيب الزّمنيّ لمصادرها، إلا الأحاديث المتماثلة والمتناسبة بعضها ببعض، أو التي تستحق التقديم أو التأخير لمراعاة بعض الأمور، عدلنا فيها عن الترتيب المذكور.

٢ – أمّا في ذكر طرق «الحديث المختار» أوشواهده، فقد اخترنا التّرتيب الزمنيّ لمؤلفي كتب الحديث دون تقديم الأمّهات السّتّ، بمعنى أنّنا قدّمنا في الذّكر طريقَ مؤلف كانت سنة وفاته أقدم، ثمّ طرقَ الأقدم، فالأقدم، إلّا في بعض الحالات، حيثُ قدّمنا المسندَ على المرسل، أو قدّمنا المرفوع على الموقوف.

منهج الحكم على الحديث من جهة الإسناد:

وحاولنا عند ذكر الحديث أن نجد في الحكم على إسناده كلامًا للمتقدّمين، فإن وجدنا منهم كلامًا ذكرناه، وإن لم نجد، لم نتكلّم على إسناده من عندنا، ولا ذكرنا كلامَ المعاصرين فيه إلّا في الهامش في بعض المواضع عند الحاجة، وذلك ليكون عملُنا مقتصرًا على الجمع والتّدوين والتّرقيم، دون أن يكون على هذه المدوّنة عُهدة في الكلام عليه متنًا أو إسنادًا.

منهج ترقيم الأحاديث:

الرقم العالميّ مختصّ للحديث المختار والطرق الأخرى له.

لكل شاهد من شواهد الحديث المختار رقمٌ فرعيّ.

بما أنّ عمل التّدوين والتّرقيم لايزال قَيْدَ الاكتمال، وربّما نحتاج للإحالة على حديث لم يُخصّ له رقم عالميّ بعدُ، فإنّا جعلنا لكل حديث رمزًا آخر في صورة الأرقام غير الرّقم العالميّ للحديث. وأحيانًا نُحيل إليه قبل اكتمال هذا المشروع لبعض مقتضياته، وإنّ هذا الرّمز مرحليٌّ سوف يُستغنى عنه بعد اكتمال المشروع إن شاء الله تعالى.

منهج التّعليقات:

نظراً إلى كِبَر المشروع وضخامته، حاولنا أن لا نُكثر من التّعليقات إلّا في مواضع يسيرة اشتدّت الحاجة إليها وذلك في مثل حالات آتية:

إذا كان الرّاوي عن النبيّ ﷺ غيرَ معروف، أو مختلفًا في صحبته، أو تعيينه، ذكرنا فيه كلام المحدثين في التّعليق.

٢– ربّما يوجد حديثان متماثلان في العبارة والمعنى، أو يوجد بينهما موافقة في بعض الأجزاء، أو كان أحدهما أقوى إسنادًا مع الموافقة والتماثل، ولكن رأينا من الأنسب بوجوه أن نجعلهما حديثين مستقلّين في بابين مختلفين. وحينئذٍ أشرنا عند ذكر أحدهما إلى الحديث الآخر في التّعليق، وذلك برمز

الحديث المرحليّ في هذه الطبعة، لا بالرّقم العالميّ للحديث، إن كان موضوعُه لم يكتمل عليه العمل بعدُ. وبعد اكتمال العمل يُستغنى عنه بالرّقم العالميّ إن شاء الله تعالى.

٣- إن كان هناك أخطاءٌ مطبعيّة وقعت في المصادر، أشرنا إليها في التعليق.

٤- إن كان في الحديث لفظ غريب جدًّا، فسّرناه في التّعليق بدون استيعاب.

٥- إذا لم نقف على الحكم بالحديث من المحدّثين المتقدمين، ذكرنا فيه أحيانًا كلام بعض المعاصرين المحقّقين، أو ذكرنا الكلام على بعض رُواة ذلك الحديث من كتب الجرح والتعديل، دون قصد استيعاب.

منهج الإحالة على المصادر:

١- اخترنا في الإحالة على المصادر طريقًا وسَطًا. فأعرضنا عن الطريق المتّبَع في كثير من كتب الجمع من الإشارة إلى الحديث برمزه من حروف الهجاء، مثل ما وقع في «كنز العمال» أو «الجامع الصغير»، فإنّ قارئ تلك الكتب يحتاج للوقوف على المصدر إلى أن يراجع قائمة المصادر كلّ مرّة. وفي جانب آخر، أعرضنا عن التطويل بذكر الأسماء الكاملة للمصادر كلّ مرة، فلم نذكر الاسم الكامل للمرجع، بل اكتفينا على تسمية المحدّث الّذي أخرج الحديث بذكر اسمه المعروف، وذكرنا اسم الكتاب الذي أخرج فيه الحديث، إمّا باسمه المختصر، مثل «البيهقيّ-الكبرى» إشارة إلى «السنن الكبرى» للبيهقيّ، و«البيهقيّ-معرفة» إشارة إلى «معرفة السنن والآثار» للبيهقيّ. و«البيهقيّ-القراءة» إشارة إلى «القراءة خلف الإمام» للبيهقيّ. وربّما اكتفينا للإشارة إلى الكتاب برمزٍ يدلّ على اسمه الكامل لممارسي كتب الحديث. فمثلًا: إن كان الحديثُ مصدره مصنَّف ابن أبي شيبة، أشرنا إليه بقولنا: «ابن أبي شيبة-ص» وإن كان مصدره «مسند ابن أبي شيبة» أشرنا إليه بقولنا: «ابن أبي شيبة- م».

٢- إن كان الحديث المرويّ في مصدر من المصادر لا يوجد في نسخه المطبوعة، ولكن ذكره أحد المحدّثين في كتابه بالعزو إليه، ذكرنا اسمَ ذلك الكتاب بين القوسين. فمثلًا: إن لم نجد حديث ابن أبي شيبة في النّسخ المطبوعة من مصنَّف ابن أبي شيبة، ولا في النسخ المطبوعة لمسنده، ولكن ذكر الزيلعيّ حديثًا عزاه لمصنّف ابن أبي شيبة، أشرنا إليه بقولنا: «ابن أبي شيبة-ص (نصب)» ومعناه أنّ الزيلعي ذكره في نصب الرّاية، وعزاه إلى مصنّف ابن أبي شيبة، ولم نجده في نسخه المطبوعة. وكذلك إن وجدنا حديثًا لابن أبي شيبة في جمع الجوامع للسيوطي، ولم يذكر هل أخرجه في مصنفه أو في مسنده، ولم نجده في نسخهما المطبوعة، أشرنا إليه بقولنا: «ابن أبي شيبة (جمع)».

٣- وقد أفردنا جزءاً مستقلاً محتوياً على قائمة مبسوطة لجميع مصادر المدوّنة (٩١٠ مصدرًا)،

مرتّبة على حروف الهجاء. وتشتمل هذه القائمة على بيان الرّموز التي استخدمت عند الإحالة.

٤ - التزمنا عند عزو الحديث إلى أحد المراجع أن نُحيل إلى ترجمة الباب الّذي أُخرج فيه، وإلى المجلد والصفحة في نسخته المعتمدة المذكورة في قائمة المصادر، ورقم الحديث إن كان الكتاب مرقّمًا.

العمل الذي تمّ حتى الآن:

وبهذا الطريق قد تمّ، والحمد لله تعالى، حتى الآن عمل الجمع والحصر والترقيم على ٣٤٥٢٠ حديثًا، منها ما خصص له رقم عالمي أساسي، وهي ١٧١٩٤ ومنها شواهدها التي خصصت لها أرقام فرعيّة، وعددها ١٧٣٢٦ حديثًا، بطرق كلا القسمين التي بلغ عددها ٣٣١٩٨٧ طريقًا.

وكان من طبيعة هذا العمل أن لا يُنشر إلّا بعد اكتماله، وذلك لأنّ أحاديث باب واحد لا تُستوعب مرّة واحدة، بل تُضاف إلى كلّ باب أحاديث جديدة من مصادر مختلفة، فلا يتمّ عمليّة الترقيم نهائيًّا إلّا بعد حصول الجزم بأنّه لا يوجد تحت هذا الباب أحاديث أخرى. وكذلك الإحالات المتبادلة لا يمكن ضبطها إلّا بعد اكتمال العمل، كما سنشير إليه إن شاء الله تعالى. ولكن رأينا من المناسب أن نُخرج المجلد الأوّل من المدوّنة المشتملة على كتاب الإيمان. وذلك بعد الحصول على غلبة الظنّ أنّ أحاديث كتاب الإيمان قد استوعبت بكاملها، وأنّ احتمال وجود أحاديث أخرى في هذا الموضوع ضعيفٌ جدًّا. وبالرغم من ذلك، تركنا تحت كلّ كتاب عدّة أرقام خالية، لاحتمال أن يوجد في المستقبل أحاديث جديدة لم تذكر في ذلك الكتاب، فيمكن استدراك ما فاتنا بإدراجها تحت هذه الأرقام الخالية. وبهذا أردنا أن نخرج المجلد الأوّل في صورته الراهنة ليكون جاهزًا للاستفادة، وليقع تحت أنظار العلماء والباحثين، عسى أن يزوّدونا باقتراحات تزيد المشروع إفادة وحسنًا في الترتيب والتنسيق.

وفي الختام، لا يسعني إلّا أن أشكر وأقدّر جهود القائمين على هذا المشروع من المحقّقين والمصحّحين والباحثين ومديرهم الّذين جعلوا هذا المشروع نصب أعينهم ونديم فكرهم وأقصى بُغيتهم، معرضين عن حطام الدنيا، مقتنعين منه باليسير، مبتغين بذلك وجه الله ﷻ وخدمة سنة نبيه الكريم ﷺ، وإنّهم لم يُقصّروا، والحمد لله تعالى، في المهامّ الّتي فوّضتها إليهم، ولم يألوا جهدًا في تحقيق ما طلبتُ منهم عند مراجعتي المستمرّة لأعمالهم من تصحيح أو تعديل أو دراسة أو تحقيق. فتقبل الله تعالى منهم هذا العمل، وجزاهم أحسن الجزاء حسب فضله العظيم. وقد ذكرت أسماؤهم في لوحة الكتاب.

وبهذا قد حان والحمد لله ﷻ أن نعرض المجلد الأوّل من هذه المدوّنة على المستفيدين. وبالرّغم من الجهود التى بُذلت في جمعه وتأليفه وتصحيحه، فإنّه لايتجاوز من أن يكون عملًا بشريًا، لا يأمن من الأخطاء أو المسامحات، فإنه لا عصمة إلّا لرسله عليهم الصلاة والسّلام. فنلتمس من القارئين أن لا يضنّوا بأيّ اقتراح يسنح لهم لإتمام فائدته أو تدارك خلله، ونسأل الله التّوفيق لإكمال هذا المشروع العظيم حسبما يُرضيه ﷻ، وبالله ﷻ تتمّ الصّالحات.

وكَتبه محمد تقي العثماني

خادم الحديث النبوي بجامعة دارالعلوم كراتشي

٩ صفرالخير سنة ١٤٣٨هـ